

تقرير لمنظمة الشفافية يؤكد أن:

المملكة تقدمت ٣ مراكز في مؤشر الفساد واحتلت المركز ٦٣ عالمياً والخامسة عربياً

وجود تصور بدرجة عالية من الفساد) إلى (١٠٠ وجود تصور بأن الدولة نظيفة للغاية).

دول متراجعة

حلت سوريا بين الدول التي سجلت أكبر تراجع في التصنيف في العام ٢٠١٣، وكذلك ليبيا ومالي اللتان شهدتا في السنوات الأخيرة نزاعات عسكرية كبرى، وقال هاينريش «إن الفساد يترافق مع تفكك البلد، وهو ما يمكن رؤيته في ليبيا وسوريا، البلدين اللذين سجلا أكبر تفاقم للفساد»، وأضاف «إذا ما نظرتم إلى الدول في أسفل التصنيف، ستجدون الصومال، إنها دول حيث لا تعمل الحكومة بشكل فاعل، ويضطر الناس للجوء إلى جميع أنواع الوسائل للحصول على خدمات وتأمين قوتهم ويقاهمهم».

أيضاً ذكر التقرير أنه من بين الدول التي حققت أكبر قدر من التحسن، ولو انطلاقاً من أدنى المستويات، هي بورما، حيث باشرت السلطات العسكرية الحاكمة ادخال الديمقراطية، وفي سياق متصل أضاف هاينريش «الشفافية هي السبيل الوحيد الذي يسمح للبلدان بتفادي ما يعرف بآثار الموارد، أي أن تكون الموارد متوافرة فقط لنخبة محدودة جداً، كما هو وضع نيجيريا ودول أخرى مزدهرة بفضل ثروتها النفطية».

ووفقاً للتقرير ذاته، الذي حمل عنوان «مؤشرات مكافحة الفساد ٢٠١٣»، فإن الدول العربية الأقل فساداً هي دول الخليج، ثم دول المغرب العربي، وأخيراً الدول التي تشهد أو شهدت صراعات أهلية، أيضاً ذكر التقرير أن الأردن هي أفضل دول شرق المتوسط أداء، وأن جيبوتي تتقدم دول القرن الإفريقي.

من جانبه قال فين هاينريش أحد الباحثين في منظمة الشفافية «إن الفساد يطاول الفقراء بصورة خاصة، وما يتبين من خلال التصنيف هو أن الدول الأكثر فساداً هي الدول الأكثر فقراً وأنه في هذه الدول الأكثر فقراً، فإن الأقل ثراء هم الذين يعانون الأكثر من الفساد، هذه الدول لن تخرج إطلاقاً من الفقر إذا لم تكافح الفساد».

والجدير بالذكر أن مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٣ الصادر عن الشفافية الدولية يُعد بمثابة تحذير من أن إساءة استخدام السلطة، والتعاملات السرية، والرشوة، هي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

ووفقاً للتقرير أيضاً فإن أكثر من ثلثي ١٧٧ دولة مشمولة بمؤشر عام ٢٠١٣ قد أحرزت أقل من ٥٠ نقطة، على مقياس من (صفر

أفريقيا، بينما كانت في المركز ٦٦ عالمياً في العام الماضي، وعلى الصعيد ذاته جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربياً وخليجياً، وفي المرتبة ٢٦ عالمياً، وتلتها قطر في قائمة الدول العربية، حيث احتلت المركز الثامن والعشرون، وجاءت البحرين في المركز الـ ٥٧، أما سلطنة عُمان فقد حازت على المركز الـ ٦١ في مؤشر فساد الدول، واحتلت الكويت المركز السابع عربياً والأخير خليجياً، حيث تراجعت من المرتبة ٦٦ في العام الماضي إلى ٦٩ عالمياً في العام ٢٠١٣. كما احتلت مصر دولياً المرتبة ١١٤ بعدد نقاط ٣٢ في المؤشر السنوي، بينما كانت الدول الأسوأ في المنطقة في مكافحة الفساد هي السودان وليبيا والعراق وسوريا واليمن وإيران.

تقدمت المملكة العربية السعودية ٣ مراكز في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٣م، هذا ما كشفه التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وكما احتلت المرتبة ٦٣ عالمياً، والخامسة عربياً في قائمة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال



عنها كي تستحضرها في لقاءاتها الدولية واتصالاتها مع الجهات والمنظمات المختصة»، وأضاف أن الهيئة إذ تعلن عدم رضاها عن المستوى الذي وضعت فيه المملكة في الترتيب، فإنها تسعى للعمل على معالجة ذلك بالتعاون مع الجهات المعنية لتحسين ترتيب المملكة في المستقبل.

ولفت الشريف إلى أن المملكة العربية السعودية بجميع أجهزتها الرقابية والضبطية أمام تحدٍ كبير لتحسين صورة المملكة في مجال مكافحة الفساد، في ظل الإصلاحات الإدارية الكبيرة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- وضرورة العمل الجاد لمكافحة الفساد من خلال مضاعفة الجهود وتكاتفها لتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة وتفعيل الأنظمة والسياسات اللازمة لذلك.

سنغافورا، وسويسرا، وهولندا، وأستراليا، وكندا. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الـ ١٩ على مستوى العالم، بينما حلت إسرائيل في المرتبة ٣٦ عالمياً.

السعودية غيرراضية عن ترتيبها أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» عن عدم رضاها عن المركز الذي وضعت المملكة فيه بتقرير منظمة الشفافية الدولية، جاء ذلك خلال تصريح لرئيس الهيئة الأستاذ محمد بن عبد الله الشريف، قال فيه «إن الهيئة مع تأكيدها على أن ترتيبها في التقرير لا يعكس الوضع الطبيعي والمأمول بسبب نقص كثير من المعلومات التي تستقيها مصادر المنظمة، إلا أنها تعول كثيراً على تعاون الجهات الحكومية المعنية بتوفير المعلومات المطلوبة ونشرها وتزويد المنظمات المختصة بها، وتزويد الهيئة بتقارير وافية

الإشراف على العقود العامة الكبيرة، وهي من مخاطر الفساد الكبرى حتى الآن». ولفتت إلى أنه «حان الوقت لوقف من يفلتون بالفساد، إن الثغرات القانونية وغياب الإرادة السياسية في الحكومات تيسر من الفساد المحلي والفساد العابر للحدود، وتستدعي جهودنا المتضافرة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على الفساد».

ترتيب بعض الدول الأوروبية جاءت الدنمارك في المرتبة الأولى كأقل دول العالم فساداً، يليها نيوزيلندا، ثم فنلندا والسويد في المركزين الثالث والرابع، بينما حلت النرويج في المركز الخامس، يليها

الجميع مهدد

من جانبها قالت رئيسة المنظمة هوجيت لابليل «يُظهر مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٣ أن جميع الدول مازالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية؛ من إصدار التراخيص المحلية وحتى إنفاذ القوانين واللوائح».

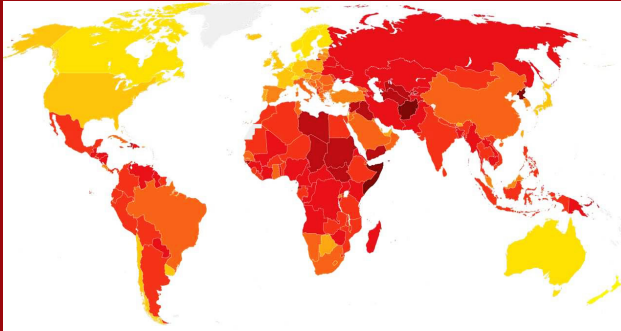
وأضافت إنه من الواضح أن الدول صاحبة أعلى الدرجات تظهر بوضوح كيف أن الشفافية تدعم المساءلة، وأنها قادرة على وقف الفساد.

وتابعت «ولكن الدول صاحبة أعلى الدرجات ما زالت تواجه مشكلات مثل السيطرة على مؤسسات الدولة لتحقيق مآرب خاصة، والفساد في تمويل الحملات الانتخابية، وفي

جاءت خمس دول عربية بين الدول الأكثر

فساداً وهي، والسودان، وليبيا، والعراق، وسوريا،

واليمن، وفقاً لمؤشر الفساد

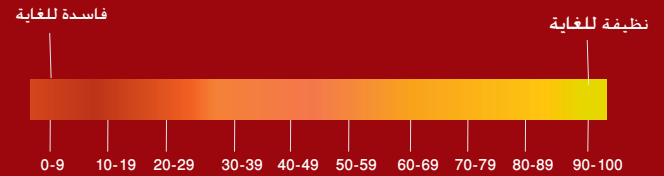


مستويات فساد القطاع العام المدركة

٨٤٪ درجة أقل من ٥٠

الأعلى: الإمارات العربية المتحدة

الأسفل: السودان



منظمة الشفافية هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، ويتضمن الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد، وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي مؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم، ومقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين

الترتيب	الدولة، المنطقة	الدرجة	مدرجات الفساد ٢٠١٣ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٦	الإمارات العربية المتحدة	٦٩	٧٧ تونس
٢٨	قطر	٦٨	٩١ المغرب
٣٦	إسرائيل	٦١	٩٤ الجزائر
٥٧	البحرين	٤٨	١١٤ مصر
٦١	عمان	٤٧	١٢٧ لبنان
٦٣	المملكة العربية السعودية	٤٦	١٤٤ إيران
٦٦	الأردن	٤٥	١٦٧ اليمن
٦٩	الكويت	٤٣	١٦٨ سوريا
			١٧١ العراق
			١٥ ليبيا
			١١ السودان